الدولة الفرنسية للبحث في القطاع المدني يبلغ مليارا من الدولارات خلال عام ١٩٧١ لـ ٢١٥٠٠ باحث (اي اربعة اضعاف الباحثين الموجودين في اسرائيل فقط) . بينما لم يبلغ القروض للابحاث في القطاع المدني الا ٣٠ مليون دولار خلال عام ١٩٦٢ ـ ٦٣ ، وارتفعت هذه القروض بنسبة ٧٦ بالمئة خلال ٥ سنوات ، وتتوزع على ثلاث مجموعات من الاستثمار : ١ ـ الجامعات والمؤسسات الخاصة كمؤسسة ويزمان : ٦٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات المخصصة للابحاث . ٢ ـ مؤسسات البحث الحكومية (مؤسسة فولكاني للبحث الزراعي ، مؤسسة بحث المناجم) : ٢٥ بالمئة من هذه القروض . ٣ ـ وحصلت الصناعة مباشرة على ١٤ بالمئة(١) .

ومن جهة اخرى ، تعطي الدولة الاولوية للابحاث الهادفة الى تحسين جهازها الحربي ، فتملك وزارة الدفاع عدة مختبرات ضخمة في البلاد وبينها « سلطة تطوير الاسلحة » الواقعة في شمال الارض المحتلة . ان الميزانية الرسمية المخصصة للابحاث ذات الاهداف الحربية تعادل الميزانية المخصصة للابحاث في المجالات المدنية ولكن فعليا تتجاوز هذا المعدل لتصل الى ١،٥ بالمئة من الدخل القومي(٢).وفي عام ١٩٧٠ بحثت لجنة خاصة مؤلفة من ممثلين عن ادارة البحث الصناعي ووزارة التجارة والصناعة ١٠٧ برامج جديدة للبحث والتنمية الصناعية واجازت اللجنة هذه البرامج وهي الان في حيز التنفيذ، وقد خصص لهذه الابحاث مبلغا قدره ١٦ مليون ليرة .

تشير دراسة خاصة من الوزارة ان اكثرية المشاريع في البحث الصناعي تتعلق بالالكترونيك وبالادوات العلمية ، وبالكيمياء وبالادوية . وتجدر الاشارة الى ان الابحاث تتناول ايضا تطوير نظام حفظ المعلومات الذي يستخدم في الاجهزة الالكترونية ، وكذلك الالات الطبية لقياس ضغط الدم ، والالات الكاتبة الخاصة بالذين فقدوا بصرهم وبلغات عديدة .

وخلال خمس السنين الاخيرة ارتفعت مساهمات وزارة التجارة والصناعة لتشجيع الابحاث في الصناعة ، وقد بلغ عدد البرامج التي قدمت لها مساعدات ٤٥٠ برنامجا في الفترة ما بين ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ ، ويقدر المبلغ الذي تطلبه هذه البرامج بـ ٦٠ مليون ليرة. وقد منح نصف هذا المبلغ كمساعدات وامنت النصف الاخر المؤسسات الصناعية .

وتمنح المساعدات لتمويل الابحاث الصناعية ، بعد الموافقة عليها ، لجنة البحث التي يرئسها المدير الفني لوزارة التجارة والصناعة ، وتجري اللجنة تقييمها للبحث بعد تفحصه من مختلف نواحيه التقنية والعلمية والاقتصادية .

عرفت المؤسسات التي تعمل في البحث والتطوير ازديادا كبيرا خلال اربع السنوات الاخيرة : ففي حين كانت عام ١٩٦٦ ست مؤسسات فقد تجاوزت المئة عام ١٩٧٠ . ولكن على الرغم من الازدياد المهم للصناعات المعتمدة على البحث والتطوير ، فما زالت اسرائيل متخلفة عن البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة الاميركية والمانيا ...) . ومن الصعب ان نجري مقارنة بين اسرائيل والدول الاخرى في هذا المجال لان تكاليف الابحاث التي تجري للاغراض الحربية لا تنشر .

٥ ـ **القروض المصرفية في القطاع الصناعي** : ليس قانون تشجيع الاستثمارات هو الوسيلة الوحيدة لتطوير القطاع الصناعي وتوجيهه ، فثمة وسائل اخرى من بينها القروض المصرفية التي تلعب هي ايضا دورا في هذا المجال . وقد تميزت السنوات العشر الاولى التي اعقبت انشاء اسرائيل بتطور الزراعة ، لذا فقد نال هذا القطاع ما

---

(١) **لوموند** ١٦ ـ ١٧ ـ ١٨ تموز ١٩٧١ (دومينيك فركيز) .

(٢) **التجارة والصناعة الاسرائيلية** ، تشرين الثاني ١٩٦٩ .